خطوات الخروج من الأزمة اليونانية-التركية في ظل استكشافات حقول الغاز الجديدة في شرق المتوسط

Steps to Unblock the Greek-Turkish Crisis in the Light of New Gas Fields Explorations in the Eastern Mediterranean

فوزية قاسي *

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

Kaci.fouzia@uni-oran2.dz

تاريخ الإيداع:2022/05/06	تاريخ المراجعة:2023/02/15	تاريخ القبول:2023/02/16

ملخص:

تجادل هذه الورقة بأن الوضع المتأزم في شرق البحر المتوسط قد تفاقم وزاد تعقيدا بسبب تطورين جيوسياسيين متميزين، وهما استكشاف حقول الغاز الجديدة والصراع الليبي، كما تؤكد أن هذه الأزمة هي أكثر خطورة من النزاعات السابقة، وذلك راجع إلى الفراغ في القوة الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية بتقليص دورها الإقليمي في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط؛ الأمر الذي ينبغي أن يكون بمثابة دعوة للإتحاد الأوروبي ليلعب دورا أكبر في تهدئة الأزمة، لتختم الورقة بمجموعة من التوصيات التي يتوجب على الأطراف المتنازعة العمل بها لتفعيل آليات الخروج من الأزمة الحالية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الخلافات البحرية اليونانية-التركية؛ حقول الغاز الجديدة؛ الإتحاد الأوروبي؛ شرق البحر المتوسط؛ طريق الخروج من الأزمة.

Abstract:

This paper argues that the crisis situation in the eastern Mediterranean has been exacerbated and more complex by two distinct geopolitical developments, namely the exploration of new gas fields and the Libyan conflict, and it also confirms that this crisis is more dangerous than previous conflicts, due to the power vacuum created by the United States of America, by reducing its regional role in the Eastern Mediterranean and the Middle East; This should be a call to the European Union to play a greater role in calming the crisis. The paper will be concluded with a set of recommendations that the disputing parties must implement to activate the exit mechanisms from the current crisis in the region.

Keywords : Greek-Turkish maritime disputes; New gas fields; European Union; Eastern Mediterranean; The way out of the crisis.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

تعود النزاعات البحرية اليونانية-التركية إلى فترات تأسيس كلا الدولتين، غير أن النزاع الحالي، يعتبر الأطول بين البلدين منذ التدخل العسكري التركي في قبرص، ولأن هذه النزاعات مرتبطة بالتوقعات المتضاربة حول السيادة الوطنية لكلا الدولتين، فإن التنازلات والتسويات ستكون صعبة بطبيعتها ومكلفة سياسيا، فضلا عن أنه لا يبدو وأن الجانبين يتفقان على إطار عمل لتسوية النزاعات: فبينما تفضل اليونان خيار التحكيم الدولي، تميل تركيا إلى المفاوضات الثنائية، لاسيما وأن هذه الأخيرة لم توقع على قانون البحار الدولي.

يدور الخلاف البحري بين الدولتين حول ثلاث قضايا، وفقا لما ورد في تقرير نشره مركز بروكنجز الدوحة بعنوان "تركيا وأوروبا وشرق البحر المتوسط: رسم طريق للخروج من المأزق الحالي"، لـ "جاليب دالاي"، وهو التقرير الذي ستتمحور حوله هذه الورقة: أولا؛ الخلاف حول حدود المياه الإقليمية اليونانية وملكية بعض الجزر أو الجزر في بحر إيجه. ثانيا؛ مسألة المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرق البحر المتوسط. وثالثا؛ الطبيعة غير المحلولة لأزمة قبرص. بالإضافة إلى هذه الأمور، تؤكد تركيا أيضا أن عددا من القضايا الأخرى، مثل السيادة أو الوضع المنزوع السلاح لبعض الجزر اليونانية، لا تزال دون حل، وبالتالي تحتاج إلى معالجة؛ من جانبها ترفض اليونان هذه القضايا باعتبارها انتهاكا لسيادتها. علاوة على ذلك، تريد أثينا حكما دوليا بشأن مجموعة محددة ومحدودة من الموضوعات، بينما تريد أنقرة وضع مجموعة أوسع من الموضوعات على الطاولة.

ومما زاد النزاع الحالي تعقيدا، بروز مجموعة أخرى من التوترات الجيوسياسية المتشابكة ونزاعات الطاقة في شرق البحر المتوسط بين تركيا ودول أخرى لاسيما فرنسا، مصر والإمارات العربية المتحدة، مما جعل نطاق الأزمة يتسع ليشمل قضايا جديدة، بما في ذلك اكتشافات حقول الغاز الجديدة في شرق المتوسط والوضع الليبي المتأزم، ولقد غيرت هذه القضايا من طبيعة الأزمة.

يثير هذا التحول في الأحداث في شرق المتوسط ثلاثة أسئلة مترابطة: أولا؛ بالنظر إلى التاريخ الطويل لنشأة الخلافات البحرية اليونانية-التركية، لماذا تفاقمت الأزمة مؤخرا؟ ثانيا؛ كيف تطورت الأزمة، مع تحول النزاعات اليونانية-التركية من ثنائية، إلى أزمة شرق متوسطية تشمل فواعل متعددة؟ وثالثا؛ لماذا زادت خطورة الأزمة هذه المرة؟

تجادل هذه الورقة بأن الوضع المتأزم في شرق البحر المتوسط قد تفاقم وزاد تعقيدا بسبب تطورين جيوسياسيين متميزين، وهما استكشاف حقول الغاز الجديدة والصراع الليبي، كما تؤكد أن هذه الأزمة هي أكثر خطورة من النزاعات السابقة، وذلك راجع إلى الفراغ في القوة الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية بتقليص دورها الإقليمي في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط؛ الأمر الذي ينبغي أن يكون بمثابة دعوة للإتحاد الأوروبي ليلعب دورا أكبر في تهدئة الأزمة، لتختم الورقة بمجموعة من التوصيات التي يتوجب على الإتحاد الأوروبي العمل بها لتفعيل آليات الخروج من الأزمة الحالية في المنطقة.

من خلال ما تقدم تسعى المقالة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن تجاوز الخلافات وتخفيف حدة الصراع بين الدولتين اليونانية التركية في ظل استكشافات حقول الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط؟

بغرض الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية أعلاه، تستند هذه المقالة على الفرضيتين التاليتين:

←يعود سبب تفاقم النزاع التركي – اليوناني إلى الإكتشافات الجديدة لحقول الغاز في منطقة البحر المتوسط.

←يمكن للإتحاد الأوروبي أن يلعب دورا رئيسيا لتخفيف حدة الصراع القائم بين الدولتين.

تعتمد هذه المقالة على الخطة الرباعية التالية:

- أولا: الأسباب البنيوية المؤدية إلى الأزمة.
- ثانيا: استكشافات حقول الغاز سبب غير مباشر في تصعيد الأزمة.
- ثالثا: أثر المأزق الليبي في ربط النزاعات البحرية بالمواجهة الجيوسياسية.
- رابعا: خطوات التخفيف من حدة الأزمة.

تستند هذه المقالة على المعلومات التي تم جمعها من مجموعة من المصادر المكتوبة، بما في ذلك المقالات الأكاديمية والكتب والتقارير والمنافذ الإخبارية، وقواعد البيانات المتاحة للجمهور.

أولا: الأسباب البنيوية المؤدية إلى الأزمة

لم تعد الولايات المتحدة تنظر إلى الجوار الأوروبي، سواء في الجنوب أو الشرق، على أنه يتمتع بقيمة استراتيجية عالية، وهو ما تجسد بقرار الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بالانسحاب العسكري الأمريكي الجزئي من أوروبا، لا سيما ألمانيا، على الرغم من أن إدارة بايدن الحالية، قامت بتجميد هذا القرار، الذي أثار حفيظة القادة الأوروبيين وغضب المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين، الذين ينظرون إلى وجود القوات الأمريكية في أوروبا، وخاصة في ألمانيا، على أنه حجر الزاوية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وفي ظل هذا الغياب الأمريكي، يقع على عاتق الأوروبيين مسؤولية منع أزمة شرق البحر الأبيض المتوسط من الخروج عن السيطرة، حتى وإن كان من غير المحتمل حدوث صراع حاليا، ولكنه ليس بالمستبعد. في النهاية، هذه ليست أزمة في الجوار الأوروبي فحسب، بل هي أيضا أزمة داخل أوروبا، نظرا لتورط ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي اليونان وقبرص وفرنسا[2].

إن العلاقات بين تركيا واليونان تدهورت بشكل واضح بعد تراجع الإطار الأوروبي، فقد عرفت العلاقات بين أنقرة وأثينا مرحلة هدوء واستقرار خلال أواخر التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين كنتيجة طبيعية ومن متطلبات عملية الإنضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت؛ وكان هذا هو السبب الرئيسي لدعم الحكومة التركية القوي لخطة الأمم المتحدة التي تم طرحها للاستفتاء في قبرص في عام 2004 بشأن توحيد الجزيرة[3]، وهو ما عُرف بـ"خطة عنان" أو "خطة توحيد قبرص"، ولقد استندت الأجزاء المختلفة من الاقتراح إلى الحجج التي طرحها كل طرف (القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون) في اجتماعات عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان الاقتراح هو إعادة هيكلة

(1) Helene Cooper, "Biden Freezes Trump's Withdrawal of 12,000 Troops From Germany", The New York Times, Published Feb. 4, 2021. Updated Feb. 12, 2021. accessed on: 04-04th-2021. Available on: https://www.nytimes.com/2021/02/04/us/politics/biden-germany-troops-trump.html

(2) Gakip Dalay, « Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean : Charting a Way Out of the Current Deadloch", BROOKINGS DOHA CENTER, Policy Briefing, January 2021, p.2.

(3) Ibid., p.2.

جمهورية قبرص لتصبح "جمهورية قبرص المتحدة"، وهي اتحاد فيدرالي من دولتين، والذي تمت مراجعته عدة مرات قبل طرحه على شعب قبرص في استفتاء عام 2004، وحظي بدعم من القبارصة الأتراك، ورفض من القبارصة اليونانيين[1].

بيد أن عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وتطلعاتها وصلت إلى طريق مسدود منذ فترة طويلة، الأمر الذي أضر بدوره بالعلاقات التركية مع اليونان وقبرص، لذلك فإن الوساطة الألمانية الأوروبية يجب أن تهدف أولا إلى تهدئة النزاع بين أثينا وأنقرة من خلال تخفيف حدة الخطاب الحاد من كلا الجانبين والدعوة إلى وقف مؤقت لاستكشاف الطاقة في المياه المتنازع عليها؛ علاوة على ذلك، هناك حاجة لألمانيا وفرنسا لإيجاد أرضية مشتركة في نُهُج سياساتهما تجاه هذا الموضوع [2].

بحيث تماشيا مع سعيها نحو سياسة خارجية أوروبية أكثر استقلالية وانزعاجها من تغير السلطة في ليبيا لصالح حكومة الوفاق الوطني بعد التدخل التركي في أوائل عام 2020، فإن فرنسا تدعم اليونان وقبرص وتدعو إلى نهج المواجهة؛ هذا الموقف له أوجه تشابه مع موقف تركيا، ليس أقلها التركيز على السيادة، واستعراض القوة العسكرية وزيادة الإنفاق الدفاعي، والعسكرية المشتركة بين فرنسا واليونان وإيطاليا وقبرص هي أمثلة على ذلك. ويرى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن إنشاء Pax Mediterranean يوفر أسسا جديدة للتعاون السياسي عبر البحر الأبيض المتوسط وأمرا حاسما لوقف المساعي الإمبراطورية التركية. في حين تتبنى ألمانيا مقاربة قائمة على الدعوة إلى الحوار مع تركيا، وتسعى لإيجاد أرضية توافق ما بين الأطراف المتنازعة اليونانية التركية [3] .

إن تجميد الصراع وعدم إيجاد تسوية له يهدد دائما باندلاعه مجددا وإتاحة الفرص لفواعل الأخرى مثل روسيا للتدخل واكتساب المزيد من النفوذ في الجوار الأوروبي، وعلى هذا النحو، ينبغي للاتحاد الأوروبي محاولة تسهيل انضمام تركيا إلى منتدى غاز شرق المتوسط[4]؛ بدل تحويل هذا المنتدى إلى منظمة إقليمية تهدف إلى مواجهة تركيا وتحويل مصر رسميا إلى عاصمة للغاز الطبيعي في المنطقة، بحيث أن تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة دولية كاملة يمثل ضربة قوية لطموحات تركيا في غاز شرق المتوسط، ويزيد من مخاوفها من تهميشها في المنطقة، لاسيما بعد توقيع مصر واليونان من جهة، وإيطاليا واليونان من جهة أخرى على اتفاقية ترسيم الحدود، وهو ما يثير بدوره تساؤلات رئيسية حول الفرص المتاحة لدول منتدى غاز شرق المتوسط لتحقيق أقصى استفادة من اكتشافات الغاز واحتياطياته، كما يثير تساؤلات مهمة حول احتمال أن يؤدي إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى إلى زيادة تصعيد النزاعات مع تركيا[5].

---

(1) Report of the Secretary-General on his mission of good offices in Cyprus, Security Council, United Nations, S/2004/437, Distr.: General 28 May 2004; p.1.
(2) Gakip Dalay, Op.Cit., p.2.
(3) Sinem Adar and Ilke Toygü, "Turkey, the EU and the EasternMediterranean Crisis: Militarizationof Foreign Policyand Power Rivalry", SWP COMMENT, NO.62DECEMBER 2020; p.3.
(4) Gakip Dalay, Op.Cit., p.2.
(5) Ahmed Qandil, "East Med Gas Forum turns into regional organisation, in blow to Turkey", The Arab Weekly, Wednesday 23/09/2020. accessed on: 4-4th-2021. Available on: https://thearabweekly.com/east-med-gas-forum-turns-regional-organisation-blow-turkey

إذا لم يكن من الممكن انضمام تركيا لهذا المنتدى[1]، يجب بذل الجهود لوضع إطار ثلاثي يضم دول منتدى غاز شرق المتوسط، والاتحاد الأوروبي، وتركيا للتعامل مع الأزمة واستكشاف الطرق التي يمكن من خلالها أن تكون احتياطيات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط مصدرا للتعاون، بدلا من الصراع[2].

إن جوهر أزمة شرق البحر المتوسط لا يتعلق بالطاقة في حد ذاتها، إذ لم يتم العثور على غاز في المناطق المتنازع عليها، بالرغم من أن اكتشافات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط التي قامت بها إسرائيل في عامي 2009 و 2010 (تمار وليفياثان Tamar and Leviathan، على التوالي)، وقبرص في عام 2011، ومصر في عام 2015 (ظهر Zohr) عجلت الأزمة وفاقمتها. ومع ذلك، تكمن جذور الأزمة في المطالبات المتضاربة من قبل تركيا واليونان فيما يتعلق بالحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة من جهة، وقبرص من جهة أخرى[3].

فيما يتعلق بالقضية الأولى، تختلف أنقرة وأثينا حول أدوار ونطاقات الجزر في إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة[4]، حيث تتخذ الأولى وجهة نظر أكثر تقييدا والأخيرة وجهة نظر أكثر شمولية؛ إذ تعتبر اليونان أن الجزر الموجود في بحر الإيجه جزء لا يتجزأ من اليابسة الرئيسية، وعليه فإنها تعتبرها جزء من جرفها القاري، في حين تجادل تركيا بأن المقاربة اليونانية غير منطقية، باعتبار أن هذه الجزر بعيدة مئات الكيلومترات عن اليونان، ومما يزيد الأمر تعقيدا هو عدم اتفاق الطرفين التركي واليوناني على التفاوض حول مسألة ترسيم الحدود البحرية وفق القانون الدولي، الأمر الذي قامت به اليونان سابقا مع إيطاليا[5].

فيما يتعلق بالقضية الثانية، تعترض تركيا على أن تكون جمهورية قبرص (أو القبارصة اليونانيون بشكل أكثر تحديدا) هي الجهة الوحيدة المحركة لأنشطة التنقيب عن الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ من خلال الإصرار على المساواة السياسية بين القبارصة اليونانيين والأتراك، تجادل أنقرة أن الإدارة التركية في شمال قبرص (التي تعترف بها تركيا فقط) لها أيضا الحق في القيام بأنشطة استكشاف الطاقة وإصدار التراخيص[6].

---

[1] يضم منتدى غاز شرق المتوسط قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، وفلسطين. تم إنشاؤه عام 2019، مقره بالقاهرة-مصر، وتحول في 2020 إلى منظمة حكومية دولية.

أنظر: منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد إدارة الموارد الطبيعية، نيويورك، موجز فبراير 2021، ص.ص.1-18.

[2] Gakip Dalay, Op.Cit., p.2.

[3] Ibid., p.2.

[4] تعريف المادة 55 من اتفاقية قانون البحار للمنطقة الإقتصادية الخالصة: "المنطقة الواقعة وراء البحر الإقليمي، يحكمها النظام المميز المقرر في هذا الجزء وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحريتها إلى الأحكام ذات الصلة بهذه الإتفاقية" في حين تنص المادة 57 من نفس الاتفاقية: "لا تمتد المنطقة الإقتصادية إلى أكثر من 200 ميل بحري من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي".

وهو ما يجعل من المنطقة الإقتصادية الخالصة مسألة طارئة في القانون الدولي للبحار، فهي ليست جزء لا من أعالي البحار ولا من البحر الإقليمي، مما يجعل منها مساحة بحرية ذو خصائص تختلف عن الأنظمة البحرية الواردة في قانون البحار.

أنظر: نواصر مليكة، "المنطقة الإقتصادية الخالصة والبحث العلمي البحري"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 1، 2017، الجزائر، ص.227.

[5] عربي TRT، "المقاربة التركية اليونانية في ترسيم الحدود"، مقال صادر بتاريخ: 26 أوت 2020، تم الإطلاع على مقال بتاريخ 4-4-2021، متوفر عبر الرابط: https://www.trtarabi.com/issues/

[6] Gakip Dalay, Op.Cit., p.2.

وبهذه الطريقة، ترتبط مجموعة الخلافات البحرية المتشابكة بين تركيا واليونان ارتباطا وثيقا بإسقاطاتهما المتضاربة بشأن السيادة الوطنية؛ مما جعل هذه النزاعات البحرية تتحول إلى مواجهات جيوسياسية وصراعات على القوة بين تركيا ومجموعة من الدول بما في ذلك اليونان وقبرص ومصر وفرنسا والإمارات نتيجة متغيرات طارئة جديدة تتجسد في التوترات حول استكشاف الطاقة والصراع الليبي[1].

ثانيا: استكشافات حقول الغاز سبب غير مباشر في تصعيد الأزمة

أدت اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق البحر المتوسط، إلى جانب العديد من العوامل الأخرى، إلى زيادة شهية تركيا للتنقيب عن الهيدروكربونات؛ إذ تعتبر تجارة الطاقة المصدر الرئيسي لعجز ميزانية الدولة، فقد استوردت تركيا 72.4 في المائة من احتياجاتها من الطاقة اعتبارا من عام 2018، في حين شكلت الطاقة 16.8 في المائة من إجمالي وارداتها اعتبارا من جوان 2020. وفي السنوات الخمس الماضية، بلغ إجمالي عجز الميزانية التركية 220 مليار دولار وفقا لبيانات من معهد الإحصاء التركي والبنك المركزي؛ في نفس الفترة، بلغ إجمالي فاتورة الطاقة لتركيا 213 مليار دولار. وعليه، فإنه من خلال التنقيب عن الهيدروكربونات، تأمل تركيا في معالجة مشاكلها الاقتصادية المزمنة؛ وتحقيقا لهذه الغاية، ضاعفت الدولة من أنشطتها في التنقيب عن الطاقة في كل من شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والتي توجت مؤخرا باكتشاف كبير للغاز[2] إنه حقل "صقاريا" في البحر الأسود.

ولطالما طمحت تركيا إلى جعل نفسها مركزا وممرا للطاقة إلى أوروبا، ووقعت العديد من صفقات خطوط أنابيب النفط والغاز مع أذربيجان والعراق وإيران وروسيا، غير أن توقعاتها لم تتحقق؛ على نفس المنوال، طمحت تركيا أن يمر عبرها أي مشروع خط أنابيب في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، غير إن علاقات أنقرة الصعبة مع جميع الدول الأخرى المطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط تقريبا جعلت هذا الخيار غير واقعي[3].

تهدف تركيا عبر استكشاف حقل "صقاريا" إلى تقليل ضعفها الاستراتيجي واعتمادها على استيراد موارد الطاقة، فقد كانت روسيا وإيران أكبر مصدرين للغاز الطبيعي لتركيا لفترة طويلة، وهما دولتان تمتلك تركيا معها تطلعات إقليمية تنافسية، ما جعل تركيا تتبع سياسة من أجل الإستقلال الطاقوي عن هذه البلدان في السنوات الأخيرة: خلال النصف الأول من عام 2020، انخفضت واردات الغاز الطبيعي من إيران وروسيا بنسبة 44.8 في المائة و41.5 في المائة على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 (مع الإشارة إلى أنه في حالة إيران، كان هذا الانخفاض نتيجة عن تلف خط الأنابيب)؛ في المقابل، زادت واردات تركيا من أذربيجان بنسبة 23.4 في المائة خلال نفس الفترة، مما منح أذربيجان الحصة الأكبر في سوق الغاز الطبيعي التركي[4].

وفي ذات السياق، فإنه يتوقع أن تنخفض قيمة الواردات التركية بفضل حقل "صقاريا" المكتشف حديثا في البحر الأسود، الذي يصل حجمه الإحتياطي إلى نصف حجم الإحتياطي لحقل ظهر المصري، الذي يعتبر أكبر حقل غاز في

(1) Ibid., p.2.
(2) Ibid., p.3.
(3) Ibid., p.3.
(4) Ibid., pp.4,5.

المنطقة[1]، لتدخل أنقرة نادي الدول المنتجة للغاز الطبيعي، وهو ما قد يسهل لها عملية التفاوض للإنضمام لمنتدى غاز شرق المتوسط، في سياق تعاوني بدل النزاعي.

بالرغم من طموحات تركيا في مجال الطاقة، فإن اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط عمقت مخاوفها من تهميشها من المنطقة الطاقوية الناشئة والنظام الأمني لهذه الأخيرة، ويعود ذلك أساسًا إلى سببين مترابطين: الأول؛ يتمثل في المسار المتوقع لخط أنابيب الغاز بشرق البحر الأبيض المتوسط، الثاني؛ يتعلق بإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط. بحيث يرتكز خط الأنابيب المتوقع وصوله إلى أوروبا والذي تبلغ قيمته 6.2 مليار يورو على توثيق التعاون بين اليونان وقبرص وإسرائيل، ويستثني تركيا، ولقد اكتسب هذا التعاون الثلاثي شكلا مؤسسيا في يناير 2020 مع إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، والذي يضم مصر أيضا، والأردن والسلطة الفلسطينية وإيطاليا[2].

من جانب آخر، أدت الصراعات الجيوسياسية المختلفة، وعدم اليقين بشأن كمية الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأهداف الطاقة الخضراء للاتحاد الأوروبي إلى جعل تمويل المشروع أقل جاذبية، فقد انسحبت إيطاليا منذ ذلك الحين، كما أن مشروع خط الأنابيب ليس مجديا اقتصاديا في هذه المرحلة، وبالتالي فهو غير مرجح ليتم تنفيذه. ومع ذلك، فإن خط الأنابيب المقترح والمنتدى، فضلا عن إعادة التنظيم الإقليمي، قد ساهمت في مخاوف تركيا من تهميشها عن الإطار الطاقوي والأمني الناشئ في شرق البحر الأبيض المتوسط. ردا على ذلك، استخدمت تركيا مقاربة تحركها القوة الصلبة ودبلوماسية قسرية لمنع ظهور مثل هذا الإطار[3].

ثالثا: أثر المأزق الليبي في ربط النزاعات البحرية بالمواجهة الجيوسياسية

وقعت تركيا مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في نوفمبر 2019، تضم تحديد مناطق الولاية البحرية في البحر الأبيض المتوسط واتفاقية التعاون الأمني والعسكري، وقد حددت الاتفاقية الأولى الحدود البحرية لتركيا مع ليبيا، مع الإنشاء الثنائي للمنطقة الاقتصادية الخالصة الممتدة من الساحل الجنوبي لتركيا على البحر الأبيض المتوسط إلى الساحل الشمالي الشرقي لليبيا، من خلال تجاهل الجزر اليونانية الكبرى مثل كريت. ولقد مكنت الاتفاقية الثانية حكومة الوفاق الوطني من الصمود أمام هجوم قائد الجيش الوطني الليبي "خليفة حفتر" للسيطرة على طرابلس، حيث قدمت تركيا الدعم العسكري المباشر لحكومة الوفاق الوطني، في الوقت الذي لم تلق فيه نداءات حكومة الوفاق الوطني اليائسة للحصول على دعم عسكري من الجهات الأوروبية آذانا صاغية، وكانت صفقة الحدود البحرية هي الثمن الذي يجب دفعه لتركيا في مقابل صفقة التعاون العسكري. وبهذه الطريقة، إرتبطت صفقة الحدود البحرية بمسألة شرق البحر المتوسط أكثر من ارتباطها بليبيا، لأنه وفقا لهذه الصفقة، سيتعين على خط أنابيب الغاز الإسرائيلي-اليوناني-القبرصي المُقترح أن يمر جزئيا عبر المناطق البحرية التي تطالب بها تركيا (حسب الاتفاق البحري التركي وحكومة الوفاق الوطني)، مما يوضح عزم تركيا على تعطيل أي مشاريع تهدف إلى التحايل عليها[4].

---

(1) زاهر البيك، "اكتشاف جديد للغاز في البحر الأسود.. ما تأثيراته الإقليمية وتداعياته الاقتصادية على تركيا؟"، مقال صادر بتاريخ 18-10-2020 على موقع الجزيرة نت، تم الإطاع على المقال بتاريخ 4-4-2021، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/10/18/

(2) Gakip Dalay, Op.Cit., p.5.

(3) Ibid., p.5.

(4) Ibid., p.5.

ولقد أعربت اليونان عن غضبها إزاء هذه الإتفاقية بطرد السفير الليبي من أثينا، منددة أنه انتهاك لقانون البحار والسيادة اليونانية على أراضيها، ذلك أن ترسيم الحدود البحرية الذي ينص عليه الإتفاق التركي الليبي يتجاهل قرب الجزر اليونانية مثل كريت و رودس Crete and Rhodes [1]، ولم تؤد هذه الخطوة إلى زيادة التوتر بين تركيا واليونان فحسب، بل مهدت الطريق أيضا لليونان لتوقيع اتفاق مماثل مع مصر في أوت 2020 لتحديد الحدود البحرية لكل منهما؛ وعليه تتعارض الصفقة التركية الليبية مع المنظور اليوناني بشأن حدودها البحرية، في حين أن الصفقة اليونانية المصرية تفعل الشيء نفسه مع تركيا[2].

إن العلاقة بين سياسة تركيا تجاه ليبيا وسياستها في شرق البحر الأبيض المتوسط يتم التعبير عنها بشكل جيد من خلال عقيدة "مافي فاتان" Mavi Vatan التركية أو ما يعرف بعقيدة الوطن الأزرق، التي صاغها الأدميرال المتقاعد "جيم جوردينيز" *Cem Gürdeniz*، وتم الترويج لها من قبل رئيس أركان البحرية التركية السابق، الأدميرال "جهاد يايسي" *Cihat Yayci*، الذي كان مهندس اتفاق الحدود البحرية التركية مع ليبيا؛ عقيدة الوطن الأزرق مفهوم جيوسياسي غير دقيق وغامض وغير رسمي، تعود جذوره إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولقد تم النظر إلى هذا المفهوم والأفكار الجيوسياسية الأخرى لضباط البحرية على أنها هامشية ولم يتم استقبالها بشكل جيد من قبل الحكومة في ذلك الوقت. غير أنه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، تصاعدت المشاعر المعادية للغرب في تركيا واتخذت الحكومة منعطفًا قوميًا بشكل قاطع، مما مهد الطريق لعقيدة الوطن الأزرق لتصبح أكثر شيوعًا وكسبت المزيد من المؤيدين بين النخب الحاكمة في أنقرة[3].

وعلى الرغم من أنها ليست عقيدة رسمية ولا سياسية، إلا أن عقيدة الوطن الأزرق تقدم مع ذلك سردا قويا لإضفاء الشرعية محليا على سياسة الحكومة في شرق البحر المتوسط؛ فهي تعتمد على التهديد المتصور بأن "تركيا محاصرة في الأناضول" وبالتالي تحتاج إلى الحفاظ على الوصول إلى البحر الأسود وبحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط[4]، وهو ما يعكس منطق الأمننة لمدرسة كوبنهاجن، أي إضفاء الطابع الأمني وتقديم القضية كتهديد وجودي يستوجب تبني تدابير طارئة[5]. وعليه فإنه بموجب عقيدة الوطن الأزرق يكون التفوق البحري ضروري لإحباط محاولات اليونان وقبرص للسيطرة على البحار المحيطة بتركيا بدعم من التحالف عبر الأطلسي، الأمر الذي تعتبره أنقرة تهديدا لحق تركيا في الحدود البحرية وملكيتها للموارد الهيدروكربونية ووضع الجمهورية التركية لشمال قبرص، والتي لا تعترف بها إلا تركيا[6].

وبشكل عام، فإنه بصرف النظر عن التناقضات، تشير هذه العقيدة إلى فكرة موسعة عن الحدود البحرية لتركيا وإسقاط القوة، فضلاً عن إعادة ابتكار مكانة تركيا في العالم؛ فمن الناحية العملية، تشمل عقيدة الوطن الأزرق ثلاث أفكار رئيسية: أولا؛ أنها تمثل فهما ورؤية موسعة للحدود البحرية لتركيا في البحر الأبيض المتوسط، والصفقة البحرية مع

---

(1) الموقع الإخباري فرانس 24، " اليونان تطرد سفير ليبيا لديها على خلفية اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين طرابلس وأنقرة"، مقال صادر بتاريخ 6-12-2019، تم تصفحه بتاريخ 4-4-2021، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20191206-9

(2) Gakip Dalay, Op.Cit.,p.5.

(3) Ibid., p.6.

(4) Ibid., p.6.

(5) راجع: قاسي فوزية، "الحرب على الإرهاب ومفهوم الأمن كممارسة خطابية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد 5، جويلية 2013، ص.ص.137-156.

(6) Sinem Adar and Ilke Toygü, Op.Cit., p.2.

ليبيا هي مظهر من مظاهر ذلك، ففي حين أن هذه العقيدة ليس لها أي أساس قانوني، إلا أنها تشير إلى تصميم تركيا على الدفاع عن هذه الحدود المتوقعة وحمايتها، أو على الأقل تحاول إعطاء هذا الانطباع. ثانيًا؛ عقيدة الوطن الأزرق تمثل دعوة من البحرية التركية لإعادة ابتكار البلاد وإرجاعها كقوة بحرية. ثالثا؛ تشير العقيدة إلى إعادة تصور مكانة تركيا في العالم. أما بالنسبة إلى "غوردينيز *Gürdeniz* ويايسي *Yayci* ومجموعة معينة من القوميين والأوراسيين، تمثل عقيدة الوطن الأزرق إعادة توجيه سياسات تركيا الخارجية والأمنية بعيدا عن الغرب، ونحو روسيا والصين[1].

بالإضافة إلى ذلك، وضع الصراع الليبي تركيا في مواجهة مع الإمارات ومصر وفرنسا، بحيث تشعر القاهرة بتهديد متزايد من أنقرة بسبب دعمها لجماعة الإخوان المسلمين التي يعيش كبار أعضائها في المنفى في اسطنبول، كما أن التدخل العسكري التركي في ليبيا في أوائل عام 2020 -الذي غيّر ميزان القوى ضد الجنرال حفتر الذي تدعمه القاهرة- لم يؤد إلا إلى زيادة حدة هذا الهاجس، وترى مصر أيضا أن الإجراءات التركية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تمثل تحديا لجهودها الرامية لأن تصبح مركزا إقليميا لتجارة الطاقة وتوزيع الغاز الطبيعي المسال؛ من جهة أخرى، فإن الإمارات العربية المتحدة تعتبر بدورها أن الإجراءات التركية في شرق البحر المتوسط تمثل تهديدا أمنيا لها، إذ تدعم الإمارات العربية المتحدة وتركيا الجهات المتعارضة في سوريا وليبيا. في الوقت نفسه، تعتبر الإمارات أن العلاقات الوثيقة بين تركيا وقطر - حيث قدمت الأولى دعما دبلوماسيا وعسكريا خلال ما يسمى بأزمة قطر في عام 2017 - تشكل تحديا لتطلعاتها في الهيمنة الإقليمية[2].

وبالمثل، نظرا لأن تركيا وفرنسا تدعمان الأطراف المتنافسة وتسعيان إلى تضارب المصالح في ليبيا، فقد أدى الصراع إلى تأجيج التوتر بينهما، مما أدى بدوره إلى تفاقم الأزمة في شرق البحر المتوسط. ولقد أصبحت فرنسا القوة الأوروبية الأكثر دعما للموقف القبرصي اليوناني، مما يؤكد موقفها من خلال إجراء تدريبات عسكرية مع اليونان وإرسال حاملة الطائرات شارل ديغول التي تعمل بالطاقة النووية إلى شرق البحر المتوسط، علما أن تركيا وفرنسا على خلاف مع بعضهما البعض بشأن عدد متزايد من موضوعات السياسة الخارجية، من سوريا ولبنان إلى شمال وغرب إفريقيا. ولقد كانت فرنسا صريحة بشكل خاص في انتقادها لسياسة تركيا في منطقة شرق البحر المتوسط، أين يمكن لفرنسا التعبير عن تضامنها مع زملائها الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اليونان وقبرص، والاستفادة من القانون الدولي لتبرير موقفها، على عكس ليبيا، حيث لا يحظى موقف فرنسا الداعم لحفتر بشعبية دولية، إذ أن المنافسة بين البلدين في الشرق المتوسطي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنافستهما في ليبيا؛ وبهذا المعنى، فقد وفر شرق البحر المتوسط لفرنسا وسيلة أكثر شعبية للتعبير عن معارضتها واستيائها من السياسة الخارجية التركية، والتي تتعارض مع تطلعات فرنسا الجيوسياسية في العديد من السياقات المختلفة. وهكذا، امتدت المواجهة الجيوسياسية بين تركيا من جهة، وفرنسا ومصر والإمارات من جهة أخرى، إلى شرق البحر المتوسط وأصبحت مصدرا آخر للتوتر[3].

(1) Gakip Dalay, Op.Cit.,pp.6,7.
(2) Sinem Adar and Ilke Toygü, Op.Cit., pp.2,3.
(3) Gakip Dalay, Op.Cit., pp.7,8.

رابعا: خطوات التخفيف من حدة الأزمة

بناء على ما تقدم أعلاه، ينبغي على الأطراف المباشرة والمعنية بالوضع المتأزم في شرق البحر المتوسط، ألا وهي تركيا، اليونان وقبرص، بالإضافة إلى الأطراف غير المباشرة من دول الجوار الشرق المتوسطي، نخص بالذكر دول الإتحاد الأوروبي، السعي لإيجاد مخرج من المأزق الحالي، وهو ما تبرزه هذه الورقة في النقاط الآتية، وفقا لما ورد في تقرير "جاليب دالاي":

1. توقيف أنشطة الحفر والإستكشاف:

إن الوصول إلى تسوية للأزمة الحالية هو أمر غير واقعي في هذه المرحلة، خاصة في فترة زمنية قصيرة، إذ وكما ذكرنا أعلاه، لا توجد أزمة واحدة فقط يجب حلها، بل أزمات متعددة ؛على سبيل المثال، تختلف التوترات بين تركيا وفرنسا عن الخلافات البحرية طويلة الأمد بين تركيا واليونان، لذلك، بدلا من التفاوض على صفقة كبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، يجب على ألمانيا، التي تقود الدبلوماسية الأوروبية حول هذا الموضوع، والاتحاد الأوروبي أن يركزا دبلوماسيتهما ووساطتهما على وقف تصاعد الأزمة بين أنقرة وأثينا في مرحلة أولى، وبالتالي فصل النزاعات البحرية التركية اليونانية عن القوى الجيوسياسية في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن يتفق الطرفان على وقف أنشطة الحفر والاستكشاف في المياه المتنازع عليها لفترة زمنية، على الأقل إذا كانت فيه إمكانية لمباشرة أي مفاوضات جدية[1].

وتؤيد ألمانيا، التي تعد موطنا لأكبر جالية تركية في أوروبا ولديها علاقات اقتصادية قوية معها، النهج القائم على الحوار مع أنقرة، ولم يكن مفاجئا أن بدأت برلين جهودا إعلامية بين تركيا واليونان في صيف 2020. في الوقت الحاضر، تقود المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" الدبلوماسية الأوروبية والوساطة في الصراع الشرقي المتوسطي، ومع ذلك، فهي في عامها الأخير في المنصب وليس من الواضح ما إذا كان سيكون هناك أي زعيم أوروبي آخر بمكانتها ومصداقيتها يمكنه أن يلعب نفس الدور بمجرد مغادرته[2].

2. إستضافة إجتماع دولي لتعزيز الحوار وخفض حدة الأزمة:

بالمثل، يمكن لمجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية أن تكون وسيلة فعالة للتخفيف من حدة التصعيد، وسبق أن دعت تركيا إلى عقد مؤتمر للدول المطلة على شرق البحر المتوسط لمناقشة خلافاتهم[3]، بينما دعا رئيس المجلس الأوروبي "شارل ميشيل" Charles Michel إلى عقد مؤتمر دولي. في هذه المرحلة، يمكن أن يكون المؤتمر الدولي، الذي يضم مشاركين من الدول المطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى أوروبا وحلف شمال الأطلسي، بداية جيدة للتعامل مع الأزمة في إطار متعدد الأطراف[4].

3. إبعاد سلطة صنع القرار عن العسكريين في الميدان:

---

(1) Ibid., pp.8,10.
(2) Sinem Adar and Ilke Toygü, Op.Cit., p.3.
(3) الموقع الإخباري روسيا اليوم، " أردوغان يدعو لعقد مؤتمر دولي حول شرقي المتوسط ويحذر من استغلال اليونان وقبرص لقمة الاتحاد الأوروبي"، مقال صادر بتاريخ: 19-03-2021، تم التصفح بتاريخ: 05-04-2021، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com/world/1213279-/
(4) Gakip Dalay, Op.Cit., p.8.

إن اتفاق كل من اليونان وتركيا على إنشاء آلية لحل النزاع على مستوى الناتو،من شأنه أن يقلل من خطر تصعيد الأزمة من الجانبين؛ وعليه، من الضروري أن تتخذ الأطراف المتنازعة قرارات على المستوى الوطني وألا تنقل أي سلطة رئيسية لصنع القرار إلى أفراد عسكريين على الميدان، الأمر الذي قد يؤدي إلى التصعيد مجددا كما يتضح ذلك من خلال إسقاط تركيا للطائرة الروسية في عام 2015، بعد منح الأفراد العسكريين على الميدان بسلطة صنع القرار رئيسية[1].

4. تخفيف حدة الخطاب:

إن أزمة شرق البحر الأبيض المتوسط هي نتاج وجهات النظر والمصالح المتضاربة بين تركيا واليونان فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، مما يجعل من الصعب للغاية حلها، كما أن تبني القادة السياسيون الأتراك واليونانيون لغة متطرفة شديدة الحدة لمناقشة خلافاتهم، يزيد من صعوبة إيجاد أي حل وسط أو وقف للتصعيد، وعليه فإنه من الضروري أن يخفف القادة السياسيون في البلدان المعنية من خطاباتهم الحادة وأن يتبنوا خطابات مسؤولة[2].

5. تطوير خطة أوروبية لمعالجة الصراع:

يحتاج الإتحاد الأوروبي إلى تطوير سياسة خارجية أكثر ابتكارا ورؤية إقليمية أوسع، وفي هذا السياق فإن يرد الحديث عن خطة شومان جديدة، كإنجاز حققته الدول الأوروبية للوصول إلى الوحدة والإندماج الذي تشهده اليوم، وكان أساس ذلك هو التعاون وتحقيق المنافع المتبادلة، عندما وضع الخصمان السابقان، ألمانيا وفرنسا، الصناعات الإستراتيجية للحرب والفحم والصلب تحت سلطة مشتركة في خمسينيات القرن الماضي، ليكون الاتحاد الأوروبي وليد هذه الرؤية الإستشرافية. وبالمثل، كانت عملية برشلونة، التي انطلقت في عام 1995، تهدف إلى تعزيز العلاقات بين أوروبا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ على هذا النحو، فإن استدعاء عملية برشلونة الجديدة يعني ضمنا حوارا إقليميا أوسع بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط بجنوبه وشرقه، وذلك بغرض تعزيز التعاون وخلق مساحة إقليمية متوسطية مشتركة[3].

على الرغم من أن اكتشافات الغاز أدت إلى التوتر الأخير، فإن الأزمة سياسية في الأساس؛ وعلى الرغم من التفاؤل المبكر، يبدو الآن أن احتياطيات الغاز أقل حجما ربحا مما كان متوقعا، مما يجعل مشروع خط أنابيب غاز شرق البحر الأبيض المتوسط المتوقع إلى أوروبا غير مجد ؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن أهداف التحول الطاقوي الأوروبي وإزالة الكربون تعني أن القيمة التجارية للغاز ستنخفض بشكل أكبر في المستقبل، مما قد يفتح مجالا للحوار بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط حول انتقال الطاقة وإزالة الكربون decarbonization في الجوار الأوروبي. ولكي يحدث هذا، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تطوير رؤية رئيسية لإزالة الكربون، إلى جانب خطة والتزام بتنفيذها، بيد أنه في الوقت الحالي، ونظرا للانقسام داخل أوروبا والخلاف بين دول الشرق الأوسط حول طبيعة النظام الإقليمي، قد لا يتردد صدى مثل هذه الخطة الكبرى على نطاق واسع، ومع ذلك، حتى مناقشة الموضوع بين المسؤولين

(1) Ibid., p.9.
(2) Ibid., p.9.
(3) Ibid., p.9.

يمكن أن يحول طبيعة المحادثة في شرق البحر الأبيض المتوسط نحو وضع أكثر تعاونا، وبالتالي المساعدة في تقليل التوترات[1].

الخاتمة:

من الضروري أن يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق التوازن بين مواجهة الأحادية التركية ومنع التوترات الثنائية من تحديد صنع السياسة على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ وعليه، يمكن اتخاذ خطوات معينة لمنع المزيد من التدهور وتأزم الوضع، إذ على الاتحاد الأوروبي أن يطمئن تركيا حول مزاعمها في شرق البحر المتوسط، ولا سيما تلك المتعلقة بتوزيع موارد الطاقة، في الوقت نفسه، يجب أن يستمر في الإصرار على التزام تركيا بالقانون الدولي.كما إن إحياء النقاش حول مجالات التعاون وشروط نطاقها يمكن أن يساعد بشكل أكبر في تحسين أداء السياسة الخارجية، وفي هذا السياق فإن إعادة فتح الحوار بشأن عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي قد يخفف من حدة النزاع.

هذا بالإضافة إلى مسألة بناء السلام في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، خاصة وأن شرق البحر الأبيض المتوسط أصبح مسرحا للعديد من الحروب بالوكالة وساحة معركة لإعادة تشكيل الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ونتيجة لهذا التنافس على السلطة يجب على صانعي القرار داخل الاتحاد الأوروبي أن يأخذوا في الحسبان البعد الإقليمي لأزمة شرق البحر الأبيض المتوسط عند النظر في السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة تركيا.

في هذا الصدد، يجب على الاتحاد الأوروبي إما محاولة تسهيل انضمام تركيا إلى منتدى غاز شرق المتوسط أو وضع إطار عمل ثلاثي حيث يمكن لدول منتدى غاز شرق المتوسط والاتحاد الأوروبي وتركيا استكشاف طرق للتعاون ولإدارة نزاعاتهم، والتي يمكن أن تخدم الأمن الجماعي، والمصالح الاقتصادية والطاقوية لجميع الأطراف الرئيسية.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية

1-المجلات:

1. نواصر مليكة، "المنطقة الإقتصادية الخالصة والبحث العلمي البحري"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2017، ص.ص. 225-238.
2. قاسي فوزية، "الحرب على الإرهاب ومفهوم الأمن كممارسة خطابية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد 5، جويلية 2013، ص.ص.137-156.

2-الدراسات والتقارير:

1. منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد إدارة الموارد الطبيعية، نيويورك، موجز فبراير 2021، ص.ص.1-18.

4-المو اقع الالكترونية:

[1] Ibid., p.10.

1. زاهر البيك، "اكتشاف جديد للغاز في البحر الأسود.. ما تأثيراته الإقليمية وتداعياته الاقتصادية على تركيا؟"، مقال صادر بتاريخ 18-10-2020 على موقع الجزيرة نت، تم الإطاع على المقال بتاريخ 4-4-2021، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/10/18/

2. عربي TRT، "المقاربة التركية اليونانية في ترسيم الحدود"، مقال صادر بتاريخ: 26 أوت 2020، تم الإطلاع على مقال بتاريخ 4-4-2021، متوفر عبر الرابط: HTTPS://WWW.TRTARABI.COM/ISSUES/

3. الموقع الإخباري فرانس 24، " اليونان تطرد سفير ليبيا لديها على خلفية اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين طرابلس وأنقرة"، مقال صادر بتاريخ 6-12-2019، تم تصفحه بتاريخ 4-4-2021، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20191206-9

4. الموقع الإخباري روسيا اليوم، " أردوغان يدعو لعقد مؤتمر دولي حول شرقي المتوسط ويحذر من استغلال اليونان وقبرص لقمة الاتحاد الأوروبي"، مقال صادر بتاريخ: 19-03-2021، تم التصفح بتاريخ: 05-04-2021، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com/world/1213279- /

ثانيا- باللغة الأجنبية

1- Journal articles:

1. Sinem Adar and Ilke Toygü, "Turkey, the EU and the EasternMediterranean Crisis: Militarizationof Foreign Policyand Power Rivalry", SWP COMMENT, NO.62DECEMBER 2020.

2- Studies and Report:

1. Gakip Dalay, « Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a Way Out of the Current Deadloch", BROOKINGS DOHA CENTER, Policy Briefing, January 2021.
2. Report of the Secretary-General on his mission of good offices in Cyprus, Security Council, United Nations, S/2004/437, Distr.: General 28 May 2004.

3- Websites:

1. Helene Cooper, "Biden Freezes Trump's Withdrawal of 12,000 Troops From Germany", The New York Times, Published Feb. 4, 2021. Updated Feb. 12, 2021. accessed on: 04-04th-2021. Available on: https://www.nytimes.com/2021/02/04/us/politics/biden-germany-troops-trump.html
2. Ahmed Qandil, "East Med Gas Forum turns into regional organisation, in blow to Turkey", The Arab Weekly, Wednesday 23/09/2020. accessed on: 4-4th-2021. Available on: https://thearabweekly.com/east-med-gas-forum-turns-regional-organisation-blow-turkey